السياسة التعليمية بالمغرب

سهيل شاكر
المغرب

مقدمة

يحتل التعليم أهمية بالغة داخل المنظومة التربوية التكوينية باعتباره ركيزة أساسية نحو التنمية المستدامة، لذا يجب أن تكون مبنية على أساس منهجي مشترك ومتناغم يوقف نزيف الهدر المدرسي الذي يتوالى في مراحلها الأولى من التعليم باعتبارها الصلة الوحيدة نحو التعلق والارتباط مع المدرسة كبداية مبنية على أمل وطموح مستقبلي في المسار التعليمي للتلميذ.

نجد أن التوازن المادي والبيداغوجي ضروري لإعطاء مردودية وجودة إنتاجية تعليمية بامتياز وهو الأمر الذي تعاني منه المنظومة التربوية التعليمية بالمغرب حيث نجد مواكبة الأسر للبرامج التعليمية قليلة وغير متكافئة بالرغم من وجود رغبة قوية للأسر لكن التقريب الجيد والمبسط مازال بعيدا عن متناول الأسر لأن المشاكل المادية و التعليمية تختلف و النمط التعليمي بين الخاص والعام يختلف كذلك، وهو ما قد يشكل فوارق تربوية و تعليمية في تقريب هذا القطاع إلى مرحلة يمكن تطويرها بمسار ممنهج بالشكل الصحيح و مشجع على الدراسة مع محاربة الهدر المدرسي في مجتمعنا خصوصا في المجال القروي أصبح الاشتغال على الطفولة المبكرة أمر أساسي داخل المنظومة السياسية بالمغرب ، ما تنتجه من كفاءات لدى الأطفال بشكل مبكر مما يجعل بالتالي الآباء والأمهات يقبلون على التعليم الأولي ابتداء من ثلاثة إلى ستة سنوات بشكل كبير ونلاحظ ثماره جليا في الأجيال القادمة من خلال معدل ونسبة نجاح التلاميذ وتقلص نسبة الهدر المدرسي والفوارق الاجتماعية في مستوى التحصيل الدراسي.

- **التعليم الأولي والهدر المدرسي:**

جاء التعليم الأولي كمرحلة انتقالية مهمة في حياة الطفل، ومما لا يتنازع فيه اثنان، هو أن العالم القروي بمختلف خصوصياته ومزاياه إلا أنه عالم وواقع هش لا يتأقلم وطبيعة التعليم وظروفه، ومن هذه المظاهر حيث نجد: الهشاشة والإقصاء والتهميش وضعف البنيات التحتية التي تحول دون التنمية البشرية في الجانب التربوي خاصة.

نجد أن ظاهرة الهدر المدرسي تنتعش بصورة كبيرة بهذا الوسط مقارنة مع المدن، وهذا بالتأكيد رهين بالفشل الدراسي والانقطاع المدرسي، ويكفي أن نلقي نظرة على إحصائيات وزارة التربية الوطنية لندرك ضخامة المعضلة

وخطورة الظاهرة إذ نجد حسب الإحصائيات الأخيرة التي أجريت أنه أزيد من 250 ألف تلميذ وتلميذة ينقطعون سنويا عن الدراسة، وها ما يجعلنا أمام مجموعة من التحديات المليئة بعدة فرضيات وتساؤلات تطرح للنقاش.

يؤكد التقرير الرسمي أنه رغم المجهودات نسب الانقطاع الدراسي مرتفعة بالوسط القروي إذ: <كشف المجلس الأعلى للحسابات الأخير أن نسبة الانقطاع عن الدراسة بالوسط القروي بالمغرب، ورغم المجهودات المتعددة، فإنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالوسط الحضري، وخاصة في المسالك التعليم الأولي، والذي سجلت فيه حوالي 12,2% خلال الموسم الدراسي 2019-2020، مقابل 9,3 % بالوسط الحضري>.

وأضاف المصدر نفسه أنه: <يتضح اهتمام الدولة بالتمدرس بالوسط القروي من خلال المجهود العمومي المخصص لذلك، حيث انتقلت تكلفة كل تلميذ متمدرس بهذا الوسط، بين سنتي 2017 و2019، فيما يرجع لنفقات التسيير، من 7580 درهم مقابل 6391 درهم بالوسط الحضري إلى 7985 درهم مقابل 6788 درهم بالوسط القروي، بحسب التقرير>.

وأضاف التقرير نفسه أنه <خلصت هذه المهمة إلى استمرار الضعف على مستوى التعليم الأولي بالوسط القروي رغم المجهودات المبذولة بحيث لازالت تغلب عليه البنيات التقليدية كالكتاتيب، علما أن محتوياتها البيداغوجية لا تستجيب دائما لمتطلبات التعليم الأولي العصري زيادة على عدم تحقيق تكافؤ الفرص بين الوسطين القروي والحضري في الاستفادة من هذه العملية>. [1]

إن ضئالة أو بالأحرى غياب التعليم الأولي بالعالم القروي هو جواب مباشر حول أسباب مغادرة الأطفال للمؤسسة الابتدائية بالآلاف لا وبل بالملايين، لصعوبة مسايرة هؤلاء البراعم للبرنامج التعليمي الذي يتوافق فقط مع الأطفال المستفيدين من التعليم الأولي فيأتي تتمة للتعليم ما قبل المدرسي، وهذا سبب كافي يسبب هدرا مدرسيا مهولا ينعكس سلبا على كل القطاعات والمجالات المجتمعية.

كما يمكننا أن نضيف أن الكتاتيب ورياض الأطفال بالقرى والغير مرخصة والتي لا تتناسب مع معايير الجودة تعدد من الأسباب الرئيسية المهمة في تنامي ظاهرة الهدر المدرسي، خاصة وأن هذه المؤسسات لا تتعدى مساحتها 80 متر مربع، لا تتوفر على قنوات الصرف الصحي أو الشروط الضرورية لتدريس المستوى الأولي ناهيك على المربيين أو المعلمين الذين لا تتوفر فيهم شروط أو معايير تدريس هذه الفئة الحساسة من صبر وبيداغوجية خاصة والتأطير الأكاديمي وحتى الكفاءة التعليمية كقاعدة عامة إلا في بعض الاستثناءات. [2]

ومنه يمكننا حصر هذه المعيقات أو الأسباب فيما يلي:

- **معيقات مادية:**

- ضعف البنيات التحتية.
- غياب خصائص في التجهيزات والحجرات
- غياب قنوات الصرف الصحي.
- نقص أو انعدام المرافق الصحية والسكنية والمكاتب الإدارية
- ضعف الميزانية المخصصة من لدن الوزارة.

- **معيقات بيداغوجية:**

- سوء توزيع الحصص الذي يطغى عليهم الكم بدل الكيف
- عدم ملائمة العطل للأنشطة الاقتصادية المزاولة بالبادية المغربية أي أنه يوجد غياب أو عدم ملائمة البرامج مع واقع الطفل القروي إن صح التغيير.

وبالتالي فإن استعمالات الزمن المكيفة والعادية مرهقة جدا للأطفال نفسيا وبيولوجيا.

–ظهور ظاهرة الأقسام المشتركة تشتت ذهن المتلقي وتجده في معركة مع ذهنه

– لعل ما خلفه الاستعمار الفرنسي من ثقافة المغرب غير النافع وتطوير الوسط الحضري وتهميش الوسط القروي خاصة في مجالي الصحة والتعليم من بين النقط التي لا يجب أن نتجاهلها.

لقد صرح الأستاذ السيد أبوزرة في مقال التعليم في الوسط القروي العميق في حسابه الفايسبوكي "واقع التربية والتعليم بالمغرب" ما يلي:

< ..... يختار المسؤولون والذين عادة ما يكونون في عجلة من أمرهم أو يكونون في حالة دهشة وتدمر وتعب عند وصولهم لهذه المناطق البعيدة يختارون أسوأ الأماكن في القرية أو المدشر ما تسميه الساكنة، خارج وبعيدا عن الفرية ..... قرب المقبرة أو أحد الأجراف أو الأدوية .... يضعون بسرعة ألواح أو حيطان خشبية أو قصديرية مسبقة الصنع يقفلون الباب الخشبي ثم يرحلون ... بعد مدة تأتي الطاولات التي لا تجد من ينقلها إلى القرية فيتطوع بعض الساكنة لنقلها بالبغال والحمير ...

المرحلة الثالثة: هو إرسال المعلم، هذا الأخير بعد أن يتخرج من مدرسة تكوين المعلمين تعطيه النيابة أو المديرية ورقة قرار التعيين مكتوب عليها: اسمه، اسم المدرسة والجماعة القروية التي سيعمل بها ...) {...} قسوة المناخ وتضاريس العالم القروي العميق لم تكن يوما في حسابات مخططي ومنفذي برامج تعميم التعليم."

هذه الحجرات الدراسية التي نسيت على عجل غير معدة لتحمل درجات البرد شتاء أو الحر صيفا أو حتى معدلات الرطوبة التي تأكل و تعفن الألواح الخشبية ... { .. } يتحول القسم إلى شبه ثلاجة تجمد الأصابع الصغيرة للأطفال و تجعل إخراج الأيادي أو مسك الأقلام بالمستحيلة، وتحول وضع الأقدام على أرضية القسم الحجري كصعقها بالتيار الكهربائي من شدة البرودة ... يرفع التلميذ أو التلميذة أصبعه مستأذنين من معلميهم الخروج إلى المرحاض الذي غالبا ما يقصد منه الذهاب لقضاء الحاجة وراء الشجيرات أو الصخور بعيدا عن أعين الفضوليين {...} ضعف النية المدرسية، سوء التخطيط التربوي، الفقر والتهميش كل هذه المشاكل و المعضلات تؤثر سلبا على التحصيل الدراسي لتلاميذ المغرب العميق الذين لهم نفس حقوق أمثالهم و نفس كرامتهم ونفس أحلامهم في انتظار اليوم الذي تتغير فيه وضعيتهم فيه للأحسن ...>.

إجمالا يمكن القول إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تواصل مساهمتها الفعالة في الجهود الهادفة والرامية لتعميم التعليم الأولي على مستوى التعليم القروي، إذ الهدف من هذه الأعمال هو استمرارية الغرض المدرسي في المناطق القروية والنائية والحرص على جودة التعليم الأولي وتعزيز الوعي بأهمية هذا التعليم في تنشئة الأطفال خاصة الفتيات.

وعموما فإن هذا النوع من البرامج يركز على مواكبة الأفراد منذ الطفولة، حيث هذه المرحلة تكتسي أهمية كبيرة باعتبار أن مرحلة التعليم الأولي له تأثيرات لا سيما في محاربة الهدر المدرسي والولوج الصحيح إلى المدارس الابتدائية وتحسين المسار التعليمي بشكل عام.

وهكذا تتبنى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أجوبة متكاملة للتحديات المتعلقة بالتعليم الأولي نترجم من خلال إحداث وحدات جديدة للتعليم الأولي وتأهيل الوحدات الموجودة وذلك بهدف محاربة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلوح دون ولوج أكبر عدد من أطفال العالم القروي إلى التعليم الأولي.

طرف المعادلة الثاني وهو المربون ليسوا أفضل حال من التلاميذ وأوليائهم. العزلة تستهدفهم بسبب صعوبة المسالك الطرقية، ما يجعل ضمان أبسط ضروريات الحياة امتحانا بالنسبة للأطر التربوية، زد على ذلك مشكل السكن والمأكل والمشرب وصعوبة التواصل مع الساكنة خاصة إذا كان المربي أو المربية لا يجيد الأمازيغية.

- كما أن قساوة الطقس والمناخ تجعل المربية أو المربي يعانون وبشدة بحكم أن الساكنة اعتادت على هذا النوع من المناخ وتبنت منهاجا للتدفئة والتغذية.

أما المربي فهو في وسط غير بيئته يحتاج إلى وقت كبير للتأقلم مع الأوضاع أو يمكن أن ينسحب منها.

المخطط الحكومي: 2021-2026

التزمت الحكومة في برنامجها الحكومي بضرورة تعميم التعليم الأولي لفائدة كل الأطفال ابتداء من السنة الرابعة مع إرساء حكامة دائمة وفعالة لمراقبة الجودة[3]، وفي هذا الإطار قدمت في سبيل ذلك مجموعة من الاقتراحات الأساسية نجد:

تكافؤ الفرص:

يقوم إنجاح تحدي مدرسة ذات جودة عالية على اهتمام المدرسة العمومية متجدد بفاعلي المدرسة العمومية وطموح تربوي معزز. ويعد إتقان الأطفال المغاربة لمكتسبات المرحلتين الابتدائية والثانوية شرطا لازما كي تتمكن الجامعات من لعب دورها المتمثل في نقل المعرفة وتعميقها، وهو ما تحتاجه بلادنا بإلحاح ويتطلب التقدم نحو تكافؤ الفرص دعم سياسة طموحة للطفولة المبكرة وتمكين أطفال من المعارف الضرورية حتى يصبحوا مواطنين مستقلين.

الرقمنة:

خلفت الأزمة الصحية واقعا حقيقيا لا يمكن إنكاره على المستوى الرقمي في المنظومة التعليمية حيث أن الارتقاء بالممارسة التربوية لا يمكنه أن يمشي دون مواكبة التغيرات العصرية خصوصا بالتعلم الإلكتروني ونحن اليوم في ثورة رقمية حقيقية في سبيل معالجة إشكاليات الولوج إلى تعليم جيد للجميع، خاصة بالعالم القروي.

التفاوت الاجتماعي:

التعليم في المجال الحضري يختلف بشكل كبير على المجال القروي غير أن التفاوت يتواجد من داخل كل مجال خاصة في المجال الحضري ما بين طبقة اجتماعية متوسطة و راقية وأخرى في عزلة من التهميش و الإقصاء كل هذا حسب نوعية النمط الأسري و المادي الذي يمرر وسط المدارس خاصة الخصوصية منها والأجنبية التي تجعل من الصناعة المدرسية للميز حسب هندامهم و لغتهم وهي اختيارات استقبال موجهة لنوعية محددة من التلاميذ لتطوير وتنمية عرضها الكلاسيكي للجودة، الذي يهم بالخصوص اللغات والرياضيات من مستوى متقدم وحصص خاصة بالموسيقى والرقص و غيرها[4].

التفاوت الاجتماعي والميز المدرسي يجعل من ظاهرة الهدر المدرسي ممكنة وبشكل كبير خصوصا وأن الاستمرار الدراسي يحتاج إلى نفسية قوية ومتوازنة في المراحل الأولى من التعليم كقاطرة لمردود وتحصيل جيد.

- **التوازن الأسري:**

لا يمكن على أي حال تحميل الدولة هذا الوزر لوحدها، فيجب إدراج أولياء الأمور في هذا الصدد، إذ تعد العلاقة بين الأسرة والمدرسة مهمة إذا كان الطفل يشعر بالراحة بمجرد دخوله المدرسة، الآباء والأمهات هم أول

المربين لطفلهم، لذلك يجب الاعتراف بهم من البداية كحلفاء لا غنى عنهم ويمكنهم مساعدة المدرسة على معرفة الطفل بشكل أفضل وتليه احتياجاته، وهكذا فإن التعليم الأولي لا يرحب بالطفل فحسب، بل يرحب أيضا بأسرته. ومنه فإنه من المهم إقامة تعاون وتواصل متناغم وفعال في أول اتصال مع المدرسة، بل إن هذا المبدأ يجب أن يتواصل طوال حياة تمدرس الطفل بحيث أن التوازن الأسري والمدرسي ضروري لإعطاء نجاعة وجودة إنتاجية تعليمية بامتياز وهو الأمر الذي نعاني منه في وقتنا الحالي رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة ومن الإسهامات الاجتماعية ما زلنا في تراجع هذا القطاع

المدرسة أولا أساسها مبني على تحسين السلوك الجيد وعلى الجد والإخلاص والاجتهاد والتنافس الشريف، والأسرة مبنية على التتبع والانخراط في المكتسبات المدرسية السلوكية والمعرفية داخل البيت أو خارجه مع التنبيه الدائم والتأكيد عليها بمعنى المسؤولية مشتركة يجب أن يشملها الطرفين إذا سقط الأول سقطت المنظومة القاعدية.[5]

والتقاسم المشترك والمقصود من حيث مفهوم التربية إذا اعتبرنا أن التجذر الأولي للتربية نابع من الأسرة إلى المدرسة حيث أن الثاني يضيف التكوين لسقلها وتحسينها بطرق علمية مدروسة ومرتبة مع كل مراحل النمو.

فمجتمعنا مازال يعاني من جانب الجهل والأمية وما يترتب عنه من تأثير سلبي على القيم، ولن أتطرق إلى الفقر لأنه ليس معيارا في الإنتاجية التربوية والجهل لا ينطبق على الفئة الفقيرة وإنما الفئتين معا على اعتبار أن العنصر المادي لا يميز بين الجاهل والغير الجاهل، لذلك حينما نتكلم عن دور المدرسة والأسرة يجب ترسيخ الثقافة التربوية كأساس يجب الإلمام والتحسيس به ماله من أهمية كبيرة في الارتقاء بالمستوى القاعدي بالشكل الإيجابي بامتياز.

- **الإدارة التربوية ومحاربة الظواهر السلبية:**

تلعب الإدارة التربوية دورا كبيرا في إنجاح مهمة المنظومة التربوية في إصلاح بعض الظواهر السلبية بالفضاء التعليمي من خلال المنهج المعتمد في التعامل مع الطفل أو التلميذ والعمل على وضع برامج وأنشطة تربوية تحسيسية باللحمة الوطنية والاعتزاز باللغة الرسمية والدين والتراث المشترك لغرس قيم الوطنية في نفوس الناشئة.

حينما نتحدث على الإدارة التربوية الخاصة بكل مؤسسة تعليمية فمن الطبيعي التحدث على مسألة تبسيط المساطر على أولياء التلاميذ بقطع مع خطاب التحقير وتعقيد المقاربة التشاركية الواجب ادخالها والتي تطرقنا إليها سابقا بالدور الثلاثي المشترك بين الأسرة والمدرسة والتلميذ من أجل تشجيع الآباء والأمهات في المساهمة الفعلية والقريبة مع كل حدث يخص التلميذ[6]، كما ينبغي على الإدارة التربوية المساهمة في التربية على الممارسة الديمقراطية والقطع مع السلطوية التي تعدو عدوا للتربية

خاتمة:

ختاما يمكن القول بأن بلورة نجاح المدرسة في التنشئة الصحيحة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاهتمام بالتعميم الشامل وعدم التفرقة بين الأوساط الاجتماعية سيعطي ديناميكية وإنتاجية جيدة للمنظومة التعليمية في المغرب التي تهدف إلى تقليص معدل الهدر المدرسي، وتحسين جودة المكتسبات والتعلمات في المدرسة باعتباره قطاع أساسي في الرفع من قيمة الدولة المعاصرة التي تؤسس على العلم كقاعدة في إنتاج جيل نخبوي صالح يساهم في السياسات العمومية لذا وجب التعامل معه في سياقه الاجتماعي والاقتصادي مع العمل على تحسين السلوك الطبقي وتعميم المنظومة بشكل موازي و موحد في الاكتساب والمعرفة.

الهوامش:

[1] الموقع الإلكتروني تربية ماروك تجمع الأساتذة متخصص بمستجدات التربية والتكوين والبحث العلمي وكل ما يتعلق بنساء ورجال التعليم جميع الحقوق محفوظة – تربية ماروك –تجمع الأساتذة 2022.

[2] تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنتي 2018-2020.

[3] البرنامج الحكومي، 2021-2026، ص 21.

[4] 1999 ‘S .Broccoli, Inquietudes parentales et sens des migrations d’élèves, Education et formation, P 6

عبد الكريم غريب، مستجدات التربية والتكوين، مجلة جغرافية المغرب، ص 6.

[5] التوازن الأسري والمدرسي في التربية والتعليم، رابط الموضوع: http://taroudantnews.com/2021/12/11/

[6] أبكريم حميد، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالأمن التعليمي، المجلة المغربية للتقييم والبحث التربوي، العدد الأول/ماي2019 ص 97.